

أسباب ونتائج التضخم الاقتصادي في سوريا قبل وبعد 2011

لدراسات والاستشارات • FOR STUDIES & CONSULTATIONS
مركز إدارك للدراسات والاستشارات

مناف محمود قومان

طالب ماجستير اقتصاد سياسي بمعهد دراسات الشرق الأوسط والعالم الإسلامي
بجامعة مرمره بإسطنبول، ويكتب في الشأن الاقتصادي في عدة مواقع

لدراسات والاستشارات • FOR STUDIES & CONSULTATIONS
إدارك RAK

لدراسات والاستشارات • FOR STUDIES & CONSULTATIONS



twitter.com/idraksy



facebook.com/idraksy



telegram.me/idraksy

ملخص

شهد الاقتصاد السوري تغيرات متسارعة في كثير من المؤشرات الاقتصادية؛ كمعدل التضخم وسعر الصرف والنتائج المحلي الإجمالي والدين الخارجي والعجز في الميزان التجاري وإجمالي الدين ، الأمر الذي أدى إلى ازدياد الاهتمام بهذه المؤشرات والوقوف على أدائها. وقد بدأ موضوع التضخم يحظى باهتمام واسع النطاق بعد اندلاع الثورة لما وصلت إليه الأسعار من ارتفاع إلى مستويات غير مسبوقة وبات يفرض تكاليفاً اقتصادية واجتماعية على الاقتصاد الوطني والمواطن السوري على حد سواء.

مقدمة عامة

إن سلامة أي منظومة اقتصادية في أي بلد يفرض عليها الحفاظ على أربع مؤشرات اقتصادية مهمة، تدهورها يعرض الاقتصاد الكلي إلى اختلالات هيكلية وجملة من الانتكاسات تؤدي لاستنزاف الاقتصاد وانهيائه في حال استمرارها وهذه المؤشرات هي: معدل النمو، ومعدل التضخم، ومعدل ميزان المدفوعات، ومعدل البطالة¹.

يعد التضخم من أكثر الظواهر الاقتصادية شيوعاً وتعاني منه معظم الاقتصاديات العالمية، حيث يحظى باهتمام واسع النطاق من قبل الاقتصاديين والأفراد العاديين على حد سواء، لما يفرضه من تكاليف اجتماعية واقتصادية كبيرة على المجتمع تؤثر على الكفاءة الاقتصادية والنمو ومنه إلى توزيع عشوائي للدخل والثروة ومن ثم التأثير على الرفاه الاجتماعي.

وتعمل الحكومات على تخفيف هذه التكاليف من خلال اتباع سياسات تؤدي إلى معدلات تضخم منخفضة، فالأصل الذي تولد من خلال التجربة والبرهان لدى مخططي السياسة النقدية في الدول المتقدمة أن استقرار الأسعار يجب أن يكون هدفاً طويل الأمد للسياسة النقدية، بحيث تستهدف إبقاء معدل التضخم في حدود 2% مع هامش تغيير +1 -1%² على المدى القصير والطويل بحيث تُرسى هذه السياسة النقدية الثقة الكاملة بالاقتصاد والعملية المحليين.

¹ - محمد سامر القصار، (سعر الصرف وعلاقته الهامة مع السياستين النقدية والاقتصادية)، مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية <http://goo.gl/xkFlh>

² - المصدر السابق مباشرة

إطار النظري

التضخم (inflation) هو ارتفاع مستمر في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات في المجتمع، ويشير إلى زيادة مقدار النقود في الاقتصاد التي تؤدي إلى تناقص القوة الشرائية لوحدة النقد (قيمة النقود) نتيجة ارتفاع الأسعار الناجم عن قصور العرض في مواجهة الطلب³.

وفي الأصل تم استخدام كلمة التضخم للإشارة إلى كمية النقود، ومعناها أن مقدار النقود قد تضخم وزاد عن حدّه الطبيعي⁴، وذكر ميلتون فريدمان في "النظرية النقدية" بأن التضخم هو: "دائماً وأينما وُجد، ظاهرة نقدية بالنظر إلى أنه ينتج عن زيادة في كمية النقود تفوق زيادة الإنتاج، وأنه لا يمكن أن يكون نتيجة لغير ذلك"⁵ وهناك جملة مشهورة له " التضخم دائماً وفي كل الأحوال ظاهرة نقدية".

وتبعاً لهذا التعريف فإنه يتوجب مراقبة الثروة الحقيقية في المجتمع من سلع وخدمات وما إلى هنالك فإذا زادت النقود زيادة مكافئة لزيادة الثروة فلا وجود لتضخم، لأن تطور حالة الثروة في المجتمع تقتضي تلك الزيادة في النقود، أما إن زادت النقود دون زيادة للثروة فإن التضخم سيرتفع.

وبحسب ما جاء به فريدمان وأصدقائه فإن مقدار النقود الواجب توافره في المجتمع يجب أن يتناسب طردياً مع الحاجات المختلفة للأفراد بدون زيادة أو نقصان، فإن قلّ ذلك المقدار أصيب الناس بضيق لأنهم لا يملكون ما يكفيهم من نقود، وإن كثر أصبحوا يمتلكون ما يفوق حاجتهم فيبدلون نقوداً أكثر لشراء السلع فيؤدي إلى ارتفاع أسعارها⁶.

وتتعدد أسباب نشوء التضخم⁷ من تضخم بسبب ارتفاع الطلب إلى تضخم بسبب ارتفاع النفقات أو التكاليف أو الناشئ عن الحصار الاقتصادي وفيما يلي شرح مبسط لكل منها:

³ - د. محمد رمضان شنييش (دراسة "العلاقة بين التضخم وعرض النقود وسعر الصرف في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1992-2008))، مجلة جامعة الزاوية- ليبيا، العدد الخامس عشر، المجلد الأول، 2013.

⁴ - هنري هازليت، كتاب (ما يجب أن تعرفه عن التضخم)، صفحة 2.

⁵ - روبرت ميرفي، كتاب (دروس مبسطة في الاقتصاد)، التضخم، صفحة 311، 312.

⁶ - زكريا مهران، كتاب (التاريخ يفسر التضخم والتقلص)، 2012، صفحة 11.

⁷ - إمامة مكي محمد السيد وطارق محمد الرشيد، (العلاقة السببية بين التضخم وعرض النقود في السودان 1990-2012)، مجلة العلوم الاقتصادية عدد 16 (2)- عام 2015.

التضخم الناشئ عن زيادة الطلب: يحدث عندما يتزايد الطلب الكلي للسلع والخدمات بسرعة أكبر من زيادة العرض الكلي وهذا يدفع المستوى العام للأسعار للارتفاع، وما يحفز هذا النوع من التضخم الإنفاق الحكومي أو تخفيضات ضريبية متتالية أو زيادة في عرض النقود فكلها تؤدي إلى خلل في معادلة العرض والطلب الكليين بالنسبة للقدرات الإنتاجية للاقتصاد.

التضخم الناشئ عن ارتفاع النفقات والأجور والتكاليف يحدث بفعل أعمال احتكارية لأصحاب الأعمال حين يرفعون الأسعار دون زيادة في الطلب، وقد يحدث أيضا بسبب ضغوط نقابية لزيادة الأجور النقدية للعمال ما يؤدي إلى زيادة التكاليف التشغيلية في الشركات.

التضخم الناشئ عن الحصار الاقتصادي حين ينعدم الاستيراد والتصدير في البلد مما يؤدي إلى ارتفاع عام في الأسعار وانخفاض قيمة النقود بسبب قلة المعروض مع بقاء الطلب، كما حصل للعراق وكوريا بعد حصارهما من أمريكا.

كما عرف **للتضخم أنواعًا عديدة⁸** منها المنخفض والمتوسط والمرتفع وتم تصنيفها من حيث علاقتها بالدولة، والعلاقات الدولية والحدود وفيما يلي سرد لهذه الأنواع:

من حيث العلاقة مع الدولة؛ التضخم الطليق أو المكشوف: يتسم بارتفاع في الأسعار دون تدخل من قبل الدولة للحد من هذا الارتفاع ما يؤدي إلى تراكم الارتفاعات في الأسعار بنسبة أكبر من المتداول من النقود.

التضخم المقيد أو المكبوت: تقوم الدولة بإجراءات مثل تجميد الأسعار والرقابة على الصرف وتثبيت أسعار الفائدة كي لا تتعدي الأسعار الحد الأقصى المسموح به للارتفاع من قبل الدولة.

من حيث حدود التضخم؛ التضخم الزاحف: يتميز بارتفاع بطيء في الأسعار ويحدث عندما يزداد الطلب الكلي زيادة بسيطة ومستمرة في حدود 2% سنويًا دون أن يقابله زيادة في العرض الكلي.

التضخم الجامح: هو أشد أنواع التضخم ضررا على الاقتصاد ويحدث جراء ارتفاعات كبيرة ومستمرة في الأسعار خلال فترة زمنية قصيرة قد تصل إلى 50% شهريًا، فتفقد النقود قوتها الشرائية وقيمتها كوسيط للتبادل ومخزن للقيمة ويؤدي في النهاية إلى انهيارها.

⁸ - (العلاقة السببية بين التضخم وعرض النقود في السودان 1990-2012)، مرجع سابق

من حيث العلاقات الدولية؛ يوجد التضخم المستورد⁹ ويظهر في الاقتصاديات الصغيرة والمفتوحة ويحدث نتيجة ارتفاع أسعار السلع والخدمات النهائية (الاستهلاكية) المستوردة من الخارج.

يتم **قياس** التضخم من خلال مؤشرات تقيس تغيرات الأسعار لسلة مختلفة من السلع والخدمات في أوقات مختلفة من السنة، بعد تثبيت سنة الأساس التي تنسب إليها التغيرات السعرية، ومن هذه المؤشرات¹⁰ الرقم القياسي لأسعار المستهلك CPI، والرقم القياسي لأسعار الجملة WPI، والرقم القياسي لأسعار المنتج PPI، والرقم القياسي لمخفض الناتج القومي IDP.

بالإضافة إلى مقارنة معدل التغير في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، ومعدل التغير لكمية النقود وتؤدي إلى معرفة ما إذا كان الاقتصاد يعاني من تضخم أو انكماش نقدي.



⁹ - رمزي زكي، كتاب (التضخم المستورد دراسة في آثار التضخم بالبلاد الرأسمالية على البلاد العربية)، .

¹⁰ - العلاقة السببية بين التضخم وعرض النقود في السودان (1990-2012)، مرجع سابق

التضخم في الاقتصاد السوري ما قبل 2011

نظرة تاريخية لتطور التضخم

بعد استقلال سوريا عن الاحتلال الفرنسي بدأ أول ظهور لظاهرة التضخم في الاقتصاد السوري ولكن بشكل طفيف ، حيث شهدت سوريا مرحلة انقلابات واضطرابات سياسية في الخمسينيات ومن ثم فشل الوحدة بين سوريا ومصر في 1961 وبعدها احتلال اسرائيل لهضبة الجولان في نكسة حزيران في عام 1967، أرخت هذه الأحداث بظلالها على الاقتصاد السوري بعدم الاستقرار وخضوع التوجهات الاقتصادية والأسعار إلى التقلب السريع والتعديل الدائم ما أدى إلى هروب الرساميل إلى الخارج _ خصوصا بعد تميم المصانع والمؤسسات إبان الوحدة بين سوريا ومصر 1958_ وإنكفاء نشاط الصناعة الوطنية وانعدام فرص الاستثمار الخاصة وشبه توقف للعجلة الاقتصادية، وما أعطى للاقتصاد السوري بعض التوازن في تلك المرحلة؛ المساعدات العربية والدولية وتحويلات المغتربين السوريين في الخارج.

بعد حرب تشرين الأول / أكتوبر 1973 تجاوز معدل التضخم 14% في عام 1974 و 16% في عام 1975 وهبط في 1979 إلى حدود 4.9% بفعل وصول مساعدات مالية من دول الخليج العربي _ بعد طفرة أسعار النفط الأولى _ وتأثير استقرار الأوضاع السياسية في سوريا¹¹.

شهد عقد الثمانينات ارتفاعا كبيرا في معدل التضخم أخذ شكله "الجامح"¹² ولاسيما بعد اجتياح النظام السوري لحماية في 1982 ما سبب أزمة أمنية داخلية، ترافق ذلك مع ارتفاع في العجوزات المالية في موازنة الدولة فضلا عن التراجع الكبير في حجم المساعدات العربية، ومن ثم جاء الاجتياح الإسرائيلي للبنان في نفس العام. أدى اجتماع هذه الحوادث لبلوغ معدل التضخم مستويات عالية وصلت إلى أكثر من 50% بين عامي 1987 و 1989. انظر الشكل رقم(1)¹³

وفي التسعينيات من أجل تخفيض معدلات التضخم العالية اتبعت الحكومة سياسات انكماشية حادة جدا أدت إلى انخفاض التضخم بشكل تدريجي وصولا إلى تحقيق معدلات سلبية (انكماش)، حيث بلغ معدل نمو الرقم القياسي لأسعار المستهلك في عام 1999 (سالب 2.6%) واستخدمت الدولة موازنة تقشفية قاسية جدا. حيث تشير

¹¹ - عماد الدين أحمد المصباح، (محددات التضخم في سوريا خلال الفترة من 1970-2004)، صفحة 7، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، مجلس النشر العلمي، 34 (4): 45-71.

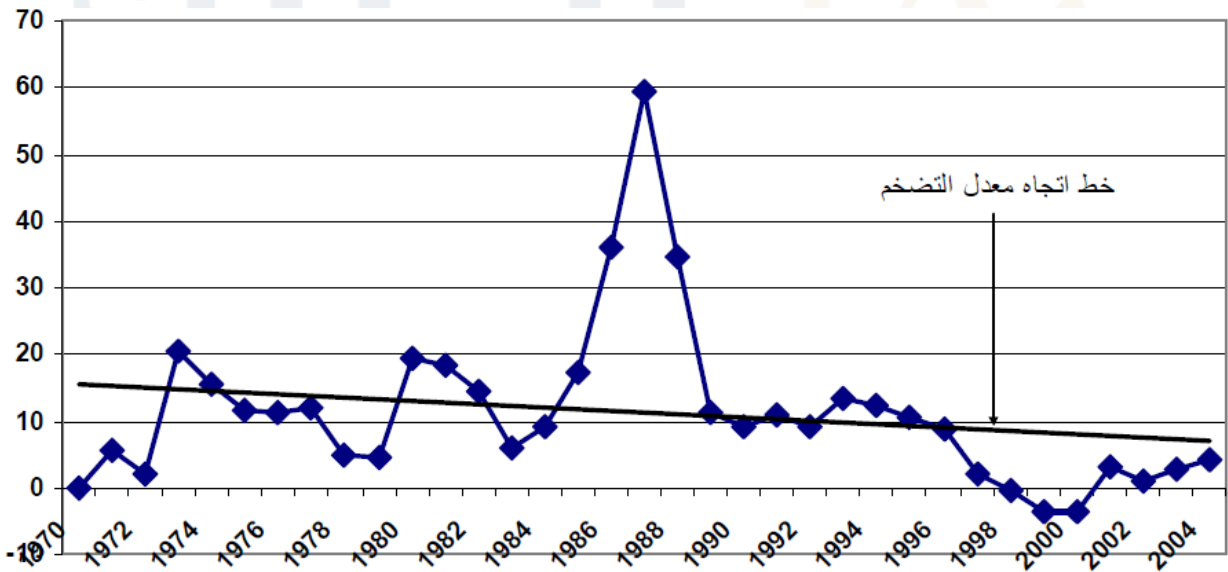
¹² - المرجع السابق مباشرة، صفحة 8.

¹³ - المرجع السابق مباشرة، صفحة رقم 8، الأرقام بالاعتماد على بيانات المكتب المركزي للإحصاء(1972-2005).

البيانات أن الحكومة انتقلت بعد عام 1986 من سياسة عجز سنوي تتراوح بين 30 و 90% من الإيرادات في الثمانينيات إلى سياسة تكشف صارمة نتج عنها فائض بمقدرا 9% في الميزانية من إيرادات الحكومة¹⁴.

في العقد الأول من القرن الواحد والعشرين سار معدل التضخم ببطء بمعدلات متدنية بعد شبه انفتاح في الاقتصاد أدى لجذب رؤوس الأموال للاستثمار في سوريا ترافق معها ارتفاع أسعار النفط العالمية ساعدت في تحقيق نسب نمو جيدة قاربت ال 5%، والجدير بالذكر هنا أن الصادرات النفطية مثلت قرابة 75% من إجمالي الصادرات السورية وأن الإيرادات النفطية شكلت نسبة 25% من إجمالي إيرادات الموازنة العامة للدولة.

ومن خلال نظرة على الأوضاع المعيشية للمواطن السوري في الفترة بين 2000 و2010 نجد أنها اتسمت بارتفاعات متواصلة للأسعار طال بالدرجة الأولى المواد الغذائية بنسب متفاوتة بين 33 - 70%¹⁵ عزاها مسؤولون بتقلبات أسعار السوق العالمية بحكم أن الاقتصاد السوري يعتمد على استيراد المواد المصنعة ونصف المصنعة، بالإضافة إلى ارتفاع العقارات بسبب نزوح الآلاف إلى سوريا من العراق ولبنان.



شكل رقم (1) معدل التضخم من عام 1970 - 2004

¹⁴ - سمير عيطة، (رؤية في السياسة المالية والنقدية في الاقتصاد السوري، الجزء الأول، صحيفة تشرين، دمشق، 2002.

¹⁵ - - معتز حيسو، (ظاهرة التضخم)، الحوار المتمدن، الاقتصاد، العدد: 2186، عام 2008. <http://goo.gl/aqNk2C>

أسباب ونتائج التضخم

في دراسة أجريت على معدل التضخم من 1970 وحتى 2004 تبين فيها أن هناك علاقة طويلة الأجل بين التضخم والمتغيرات التالية: السياسة النقدية للدولة، ومؤشر الركود، والناتج المحلي الإجمالي¹⁶.

وتشير النتائج أن التضخم كان بضغط الطلب وخاصة فترة الثمانينيات حيث مولت الحكومة إنفاقها من خلال طباعة النقود (التمويل بالعجز) في حين يمكن وصف التضخم في فترة التسعينيات بأنه تضخم تكلفة ناجم عن ارتفاع أسعار المستوردات، فضلا عن الحصار الاقتصادي الذي تعرضت له سوريا في الثمانينيات وأدى إلى تضخم ناشئ عن قلة المعروض مع بقاء الطلب.

وتشير البيانات الواردة في الدراسة أن نسبة التمويل بالعجز قد بلغت في عام 1985 نحو 34% مقابل 10% في عام 1990 و 14% في عام 1994 أي أن الفترة الممتدة من 1985 إلى 1995 شهدت كلها تمويلا بالعجز أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم إلى الشكل الجامح ألحق أضرارا بالغة في الاقتصاد السوري.

وفي الفترة الممتدة من عام 2000 إلى قبل بداية الثورة كان من أسباب الارتفاع في التضخم انكشاف الاقتصاد السوري على الخارج وتبعيته للاقتصاد العالمي فبات التضخم مرتبطا بتقلبات الأسعار العالمية، فضلا عن انخفاض الناتج الصناعي والزراعي السوري حيث بلغت الواردات في عام 1999 حوالي 17 مليار ليرة بينما بلغت في عام 2005 حوالي 268 مليار ليرة أما المواد نصف المصنعة فقد استوردت في عام 1999 نحو 20 مليار ليرة وفي عام 2005 حوالي 192 مليار ليرة¹⁷.

كما أن سوريا لم تستثمر الارتفاع في الإيرادات النفطية الناجمة عن ارتفاع أسعار النفط العالمية، لكونها ذو اقتصاد متخلف يعتمد على استيراد المواد الخام والمشتقات النفطية والمواد المصنعة والنصف مصنعة وهذا كله يؤدي إلى تضخم مستورد، دون الاهتمام بتأسيس قاعدة صناعية في البلاد.

أما **نتائج التضخم** على الاقتصاد السوري منذ ارتفاعه إلى نسب 14% في السبعينات واتخاذه للشكل الجامح في الثمانينات تجلّت آثار التضخم بضعف الثقة في الاقتصاد وتمركز الاستثمارات في القطاعات الريعية غير المنتجة كالعقارات والسيارات والمضاربة بأسعار العملات، كما أدى إلى زيادة توزيع الدخل لصالح الأغنياء حيث ظهر في تلك الفترة تفاوت بين طبقتي الفقراء والأغنياء في المجتمع.

¹⁶ - عماد الدين أحمد المصباح، (محددات التضخم في سوريا خلال الفترة من 1970-2004)، مرجع سابق.

¹⁷ - معتز حيسو، مقال (ظاهرة التضخم)، مرجع سابق.

أضف إلى ذلك زيادة البطالة في صفوف العمال لمستويات عالية تربو عن 40% من القوى العاملة في سوريا، وقد ذاق أصحاب الدخل المحدود المرار من التضخم بسبب ارتفاع الأسعار إلى أكثر من 400% في الثمانينيات بينما الدخول لم تشهد زيادات أكثر من 70% خلال الفترة نفسها.

و من نتائجه أيضا ازدياد الفجوة بين حجم الواردات والصادرات مع ما يرافقه من ازدياد حجم العجز المالي على الحكومة، فضلا عن تدهور قيمة الليرة السورية وانخفاض القدرة الشرائية لها بسبب زيادة الكتلة النقدية المتداولة في الأسواق.

كما أنه أنتج إضعافا للقدرة التنافسية للصناعات الوطنية وتوسع دائرة الفساد على المستوى الاجتماعي وخضوع المواطن لتقلبات الأسعار التي يتحكم بها جماعة من التجار.

وبحسب مركز الإحصاء السوري فإن تكاليف المواد الغذائية تقدر ب 48 ليرة يوميا للفرد وحسب المركز أيضا يبين أن 59.8% من الإنفاق الموجه للعائلة للمواد الغذائية أما المواد الغير غذائية تشكل 40.2% أي (4800) ليرة شهريا، فإذا كانت تكاليف المواد الغذائية للفرد تساوي 48 ليرة فإن العائلة المكونة من 5 أفراد تحتاج إلى 240 ليرة في اليوم، وفي الشهر تحتاج إلى 7200 ليرة زائد 4800 للمواد الغير غذائية وبهذا تصبح احتياجات الأسرة المكونة من خمس أفراد تقدر ب 12000 ليرة سوري وهذا الوضع ساهم في ارتفاع تكاليف المعيشة واتساع رقعة الفقر في البلاد وازدياد الفجوة بين الأغنياء والفقراء¹⁸.

وجب التنويه هنا حول اختلاف **شكل الاقتصاد** في فترة حكم الأسد الأب والابن من الاشتراكية إلى النظام الاجتماعي ومن ثم اتجه نحو قليل من الليبرالية في السنوات الأخيرة قبل الثورة.

ففي عهد الأب تم اعتماد نظام الاقتصاد الاشتراكي القائم على ملكية الدولة لوسائل الإنتاج ودعم أسعار المواد الأساسية وعدم مشاركة القطاع الخاص في إدارة الموارد.

ركزت الدولة على القطاعات الريعية وتركت الإنتاج، إضافة إلى اعتماد النظام على المساعدات المالية من الخليج، واستيراد معظم الحاجيات من الخارج وبقاء ميزان المدفوعات خاسر، ومن أجل سداد العجز المالي المترتب على الحكومة اعتمدت طريقة "التمويل بالعجز" وهذا أثر بالضرورة على ارتفاع الأسعار ومعدل التضخم.

¹⁸ - معتز حيسو، مقال (ظاهرة التضخم)، مرجع سابق

كذلك لم يختلف الوضع كثيرا بعد مجيء الأسد الابن فمن حيث المبدأ غيّر النظام إلى الاقتصاد الاجتماعي القائم على حرية وضع الأسعار واستقرار عرض النقود والمنافسة بدون احتكار سوى من دور محدود للدولة.

ولكن تحالف فئة من طبقة رجال الأعمال مع السلطة خصوصا بعد تحول النظام إلى الليبرالية في السنوات التي سبقت الثورة جعلها تستحوذ على أهم المشاريع والاستثمارات في البلاد ولعبت دور المحتكر في الأسواق، مع بقاء سيطرة ريع النفط على الموازنة وتحول الاقتصاد إلى الخدمات حيث بلغت مشاركة الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي أكثر من 50% على حساب قطاعي الزراعة والصناعة.

وبالمجمل فإن السياسة الاقتصادية التي تم اتباعها في السنوات العشر الأخيرة في مقدمتها تحرير الأسعار والتشجيع على زيادة الاستثمار انحسرت في الاستثمارات الريعية مع إغفال جانب الاستثمار الانتاجي، مع ما رافقه من فساد واستمرار لقانون الطوارئ ساهم في غياب مناخ استثماري إنتاجي، فضلا عن الاحتكار لكثير من الاستثمارات لأصحاب النفوذ والمقربين من السلطة¹⁹.

بالإضافة إلى تبني سياسة انكماشية لمعالجة استمرار العجز المالي في ميزان المدفوعات، حيث تم تقليص نفقات الحكومة ورفع معدلات الفائدة في المصارف وتشديد الإجراءات على أصحاب العمل والمستهلكين للحصول على الاعتمادات المصرفية وهذا بدوره ساهم في انخفاض الاستثمارات في القطاع الخاص والعام على حد سواء، فضلا عن تباطؤ التقدم العلمي والتقني في الاقتصاد، وبالتالي أسهم كل هذا في عدم استقرار معدل التضخم وأخضعه لحسابات النظام السياسية.

فبقيت المشكلة متجذرة في المجتمع من حيث الفقر والبطالة وارتفاع الأسعار التدريجي والتضخم وتوزيع الثروة علما أن معدل النمو قارب ال 5% و سطياً إلا ان النمو بصورة أحادية لا يعبر عن زيادة الناتج القومي الإجمالي ولا يملك حلولا للقضاء على مشاكل المجتمع المزمنة.

¹⁹ - معتز حيسو، مقال (ظاهرة التضخم)، مرجع سابق

التضخم في الاقتصاد السوري ما بعد 2011

تزداد مؤشرات الاقتصاد السورية تشظيا كلما تقدمت الثورة السورية فمنذ اندلاعها في منتصف آذار مارس 2011 وهي تشهد هبوطا تدريجيا بسبب استنزاف النظام السوري موارد الدولة لصالح الإنفاق العسكري والإنفاق العام. ومما زاد الأوضاع تعقيداً أكثر التدخلات الخارجية، بدءً بالتحالف الدولي ضد داعش وليس انتهاءً بالتدخل العسكري الروسي مع ما رافقها من توسع في العمليات العسكرية للنظام السوري وحليفه إيران وحزب الله.

سنحاول في هذا الجزء من خلال قراءة البيانات والأرقام الصادرة من عدة جهات رسمية وغير رسمية معرفة كيف أثرت الأزمة السورية على محركات الاقتصاد السوري وأدت بالتالي لارتفاع معدلات التضخم إلى مستويات عالية.

إن طريقة تعاطي الحكومة السورية مع الأزمة منذ البداية لم يشي بأنها تراعي الأمن الاقتصادي للبلاد أو أنها تخشى عليه من التصدع بفعل تحريك الآلة العسكرية ضد جموع الشعب واستخدام شتى أنواع الأسلحة لإعادتهم لبيت الطاعة.

لذلك يعد أحد الأسباب الرئيسية والأكثر أهمية لتدهور الاقتصاد السوري هو طريقة تعاطي الحكومة مع الثورة منذ انطلاقتها ولغاية يومنا هذا. كما لم يكن الاقتصاد السياسي في سوريا ليبراليا خالصا يعتمد على قوى السوق لتحديد الأسعار ويعترف بقيم الشفافية والمصداقية والقضاء العادل، إنما طوّعت أذرع النظام السوري من أجهزة أمنية ومخابرات وجيش وشرطة برعاية النظام الحاكم مجريات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ما جعل شكل الاقتصاد اشتراكيا موجهًا بامتياز يضع مصالح النظام أولوية لديه، ولو كان شكل الاقتصاد ليبراليا بالفعل لما صمد حتى هذه اللحظة فالمستثمر يهرب بأمواله ونفسه من السوق المضطربة والغير مستقرة فكيف والحرب تدق طبولها.

ومع ازدياد وهن النظام وتراكم خسارته أسعفته إيران وروسيا بالمدد المالي والعسكري لدوافع ومصالح عديدة، وقد فقد النظام السيطرة على محافظتي الرقة ودير الزور وأجزاء من محافظات حلب وإدلب وحمص لصالح داعش أما القامشي والحسكة وأجزاء من حلب تمكنت قوات كردية من السيطرة عليها وتحاصص النظام والمعارضة السيطرة على المحافظات المتبقية.

ومنذ السنة الأولى للثورة فُرضت عقوبات اقتصادية²⁰ أممية على النظام السوري وتجارة النفط والمؤسسات المالية السورية وبعض الشخصيات الاقتصادية ورجال الأعمال الضالعين بمساعدة النظام السوري في القمع والقتل حتى طالت رأس النظام ونائبه ورئيس الوزراء ووزيري الداخلية والدفاع، وقُيّدت سوريا من النظام المالي العالمي، أثر هذا بدوره على حركتي الاستيراد والتصدير فمع بقاء الطلب كما هو انخفض العرض في الأسواق من السلع والخدمات ما أدى إلى خلل حقيقي بين أسعار عناصر الإنتاج وأسعار السلع والخدمات، فضلا عن تأثير الميزان التجاري وميزان المدفوعات سلبا بهذه العقوبات وانعكس ذلك كله بارتفاع معدل التضخم.

عقب هروب الرساميل الوطنية والأجنبية بسبب تدهور الوضع الأمني في البلاد تكلّأت عجلة الإنتاج المحلي كثيرا وبت النظام السوري بالكاد يؤمّن المستلزمات والمواد الأساسية للسكان، واضطر لعقد اتفاقيات تجارية ومعاهدات مع إيران وروسيا لتوريد البترول والغذاء والدواء فبات للاقتصاد السوري منكشفا على العالم الخارجي لاعتماده شبه المطلق على الواردات الإيرانية والروسية الممولة بالقروض والتسهيلات المالية الخارجية فسبّب هذا أيضا ارتفاع الأسعار وتفاقم عجز ميزان المدفوعات.

يشار أن مشكلة التمويل بالعجز والموازنة التضخمية بقيت كسابق عهدها أيام الأسد الأب حيث طرحت الحكومة موازنات تضخمية خلال سنوات الثورة كرسّت معظم الإنفاق فيها للإنفاق الجاري والباقي استثماري، في موازنة العام 2014²¹ طرحت الحكومة موازنة بمقدار 1.390 ترليون ليرة منها مبلغ 1010 مليارات للاعتمادات الجارية قدرت كتلة الأجور والرواتب فيها بحدود 672 مليار ليرة أي ما يعادل 42% من قيمة الموازنة، أما المخصصات الاستثمارية فجاءت عند 380 مليار ليرة. وبالتالي هي موازنة انكماشية إلى أبعد حد خسرت معظم مواردها بسبب الحرب وتبعات العقوبات الاقتصادية، وعضوا عن التقشف ولجم الإنفاق حوت الموازنة إنفاقا تضخيميا دون أي زيادة في النشاط الاقتصادي، أما موازنة العام 2015 فقد بلغت قيمتها 1.554 ترليون ليرة أي 7.5 مليار دولار خصص 76% منها للإنفاق الجاري²².

وبعد اندلاع الثورة قامت الحكومة بزيادة رواتب موظفي الدولة بمقدار 1500 ليرة للراتب المقطوع وأضافت إليها 30% على الرواتب والأجور المقطوعة التي تقل عن عشرة آلاف ليرة شهريا وزيادة 20% على الرواتب والأجور التي تزيد عن عشرة آلاف

²⁰ - نبيل مرزوق، تقرير اقتصادي (العقوبات الاقتصادية: خنق بطيء للنظام السوري)، مركز الجزيرة للدراسات، 19-11-2011 <http://goo.gl/sOHTjL>

²¹ - أيمن شوقي، مقالة (التخبط والفساد: إدارة التضخم في سوريا) السفير العربي، 20-8-2014، <http://goo.gl/U58ZQr>

²² - أيمن شوقي، مقالة (في سوريا: موازنة عام 2015 وهم على ورق) 17-12-2014، <http://goo.gl/fC51IU>

في الشهر²³، وقد مُولت هذه الزيادات من خلال الاقتراض الخارجي أو التمويل بالعجز من خلال طباعة النقود في روسيا بدون رصيد وهذا يؤدي لنتيجتين مباشرتين هما التضخم وارتفاع الأسعار والضغط على أسعار الصرف وتآكل قيمة القوة الشرائية لليرة.

تأثرت معيشة المواطنين العمال ذوي الدخل المحدود والثابت في مناطق سيطرة النظام بهبوط اليرة بسبب ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية بشكل واضح في مقابل خسارة العملة مزيداً من قيمتها، حيث لا يتجاوز راتب موظف في مؤسسة الكهرباء بعد عشرين سنة من الخدمة في المؤسسة 25 ألف ليرة سورية وهذا يعادل على سعر صرف 400 ليرة للدولار 60 دولار تقريباً²⁴.

رواتب الموظفين في عام 2010 كانت تعادل 300 دولار بينما أصبحت في عام 2015 لا تساوي 100 دولار في ظل تضخم أسعار السلع والمستلزمات التي ارتفع بعضها إلى ما يزيد عن 500% خلال سنوات الثورة، إذ زاد سعر الكيلوغرام الواحد من الدجاج إلى 800 ليرة أي دولارين تقريباً، وارتفع سعر ربطة الخبز من 25 إلى 35 إلى 50 ليرة وخفضت الكمية رغيف، وأصبحت حاجة طفل في الثانية من العمر ما يقرب من 50 ألف ليرة لتأمين الحليب والمواد الصحية وهو مبلغ كبير ومنهك للأسرة من ذوي الدخل المحدود. حتى أساتذة الجامعات الذين كانوا يتقاضون ما يعادل 800 دولار قبل الأزمة هبط بعدها إلى ما يعادل 200 دولار²⁵.

وفي خضم كل هذا اعتمدت الأسر السورية على وسائل وطرق لتأمين دخول بديلة كالمدخرات وبيع العقارات والأصول لتعويض الانهيار في قدرتها على الاستهلاك كما ساعدت التحويلات المالية من المغتربين السوريين في الخارج والدعم المالي الخارجي في تضيق الفجوة بين الاحتياجات والدخل المتاح حيث بات لكل أسرة سورية في الداخل مغترب في الخارج يساعد قدر المستطاع اقرباءه في سوريا، ويذكر أن حجم تحويلات المغتربين إلى الداخل بلغت 7 مليون دولار يوميا إضافة إلى الدعم الإنساني المقدم من وكالات الأمم المتحدة والمجتمع المدني.

وفيما يلي جزء من الخسائر الاقتصادية والاجتماعية²⁶ التي مني بها الاقتصاد والمجتمع السوري بعد خمس سنوات من الأزمة:

²³ -- أيمن شوقي، مقالة (التخبط والفساد: إدارة التضخم في سوريا)، مرجع سابق.

²⁴ - عمر أبو خليل، (هبوط اليرة يهدد السوريين بلقمة عيشهم)، الجزيرة.نت، 14-12-2015، <http://goo.gl/Hq1n5y>

²⁵ - بلال سليطين، (الأسرة السورية تقاوم وحش العوز)، السفير العربي، 18-12-2015، <http://goo.gl/tZVuVF>

²⁶ - المركز السوري لبحوث السياسات، (سوريا مواجهة التشطي!)، تقرير يرصد آثار الأزمة خلال العام 2015) صفحة 12، شباط 2016.

- قَدَّرت حجم الخسائر الاقتصادية منذ بداية الأحداث حتى نهاية 2015 بنحو 254.7 مليار دولار تتضمن خسارة الناتج المحلي الإجمالي 64.1%، ويقدر مجموع الخسائر الاقتصادية ما يعادل 468% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2010، أما حجم خسارة الناتج المحلي الإجمالي منذ بداية الأزمة فتقدر بنحو 163.3 مليار دولار.
- مع انتهاء عام 2015 كان نحو 45% من السكان اضطروا لمغادرة منازلهم بحثاً عن أماكن آمنة، وبلغ عدد النازحين داخلياً 6.36 مليون نسمة وعدد الذين غادروا البلاد حوالي 3.11 مليون شخص وهاجر نحو 1.17 مليون شخص.
- قَدَّر معدل الفقر العام نحو 85.2% عام 2015 بلغت نسبة من يعيشون في فقر شديد 69.3% من السكان وهؤلاء غير قادرين على تأمين الحد الأدنى من احتياجاتهم الأساسية الغذائية والغير الغذائية. وبات نحو 35% من السكان يعيشون في فقر مدقع مع تفاوت معدل الفقر بين المحافظات، ويزداد الوضع سوءاً في المناطق المحاصرة ومناطق النزاع المسلح.
- معدل البطالة ارتفع من 14.9% في عام 2011 إلى 52.9% في نهاية عام 2015 حيث بلغ عدد العاطلين عن العمل 2.91 مليون عامل منهم 2.7 مليون فقدوا عملهم خلال الأزمة وهذا يعني تأثر معيشة 13.8 مليون شخص.
- 11.5% من السكان في سورية إما قتلوا أو جرحوا كما أن الكارثة الإنسانية تبتد من خلال التراجع الكبير للمتوسط العمري المتوقع عند الولادة من 70.5 سنة في عام 2010 إلى ما يقدر بـ 55.4 سنة في عام 2015.
- وتشير الإحصائيات أن ما معدله 68.2 مليون برميل من النفط تم إنتاجها حتى نهاية عام 2015 نحو 75% من ذلك الإنتاج تسيطر عليه داعش، ويبلغ إنتاج النظام نحو 17 ألف برميل يومياً.
- في نهاية 2015 انخفضت قيمة الليرة السورية بمقدار 45.5% في السوق غير الرسمية ليبلغ سعر صرف الليرة 382 مقابل الدولار وبنسبة 36.25 في السوق الرسمية ليصل إلى 279 ليرة مقابل كل دولار.

- تدنى إنتاج القمح في العام 2014 إلى الربع حيث كان من المتوقع أن يبلغ إنتاجه مليوني طن إلا أنه بلغ 600 ألف طن فقط علما أن سوريا كانت تنتج قبل إندلاع الأزمة نحو 3.5 مليون طن سنويا وكان يكفي لتلبية الطلب المحلي ويصدر الفائض.
- استهلاك احتياط النقد الأجنبي في البنك المركزي السوري الذي كان يقدر قبل الثورة بنحو 17 مليار دولار.

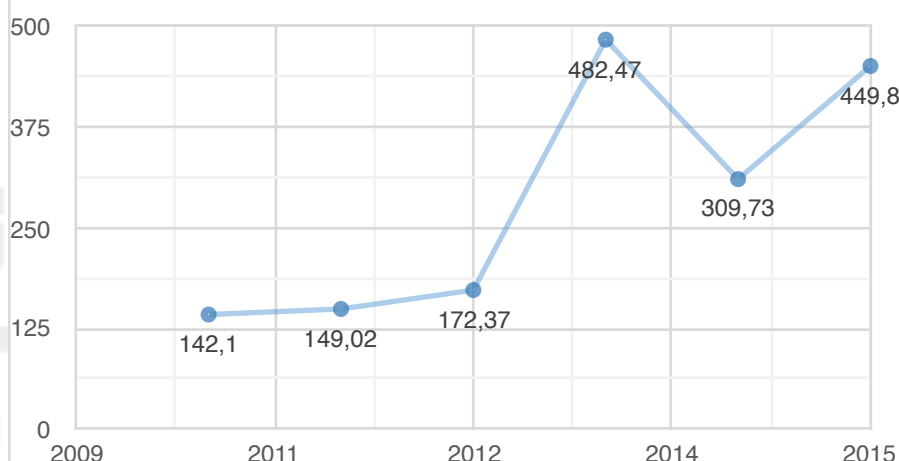
أما الآن سنحاول بالاعتماد على عدة مؤشرات اقتصادية التوصل لأسباب ارتفاع معدل التضخم خلال سنوات الثورة التي فاقمت معيشة المواطن السوري، فبحسب جمعية حماية المستهلك السورية فإن حاجة الأسرة السورية المتوسطة بعد خمس سنوات تعادل 100 ألف ليرة شهرياً من أجل تأمين حاجياتها الضرورية، ويكون خط الفقر العالمي في البلد هو 655.5 ليرة سورية في اليوم. أي أن الأسرة المكونة من خمسة أفراد تحتاج إلى 3277.5 ليرة كدخل يومي ما يعني أنها بحاجة شهريا إلى ما لا يقل عن 98325 ليرة سورية كي تكون على خط الفقر²⁷.

في الشكل رقم (2) مؤشر قياس أسعار المستهلك من 2011 وحتى آب 2015 حسب البيانات الواردة من المكتب المركزي للإحصاء السوري يظهر الارتفاع الكبير في الأسعار والخدمات خلال تلك الفترة، وهذا الارتفاع يُعزى للأسباب المذكورة آنفاً أن حالة الحرب والحصار الاقتصادي المفروض وتوقف عجلة الإنتاج المحلي واعتماد الدولة على الاستيراد بالدين من الدول الحليفة للنظام يضاف إلى تلك الأسباب، السياسات الحكومية الرامية إلى تحرير أسعار السلع الأساسية من قبيل ترشيد الدعم وعقلنته من أجل سد عجز الموازنة وتوفير السيولة للرواتب والإنفاق العسكري حيث رفعت الحكومة بشكل كبير الدعم عن الخبز والمشتقات النفطية التي كانت تدعمها في السابق حيث زادت أسعار الوقود 56% والخبز 40% والغاز المنزلي 45%. فضلا عن تلك الأسباب الاحتكار الذي ظهر من تجار الحرب والمقربين من النظام المخولين لاستيراد السلع الأساسية، حيث يتم بيعها بأسعار مرتفعة أكثر من ثمنها الحقيقي بحجة حماية أموالهم من التضخم الحاصل في الليرة بعد انخفاض القوة الشرائية لها بنحو 85%.

ساهمت سياسة ترشيد الدعم تلك بالتخفيف من عجز الموازنة من 41.2% في عام 2014 إلى 28.1% في عام 2015 ولكنها أسهمت في تعميق الركود الاقتصادي لأنها رفعت من تكلفة إنتاج السلع والخدمات التي لا تزال تُنتج محليا وزادت من الضغوط التضخمية على الأسعار فأدت إلى تراجع قيمة العملة المحلية أكثر.

²⁷ - زياد حيدر، (السوريون ولغز الليرة بين قيمتها والتضخم)، السفير العربي، 2015-12-8 <http://assafir.com/Article/>

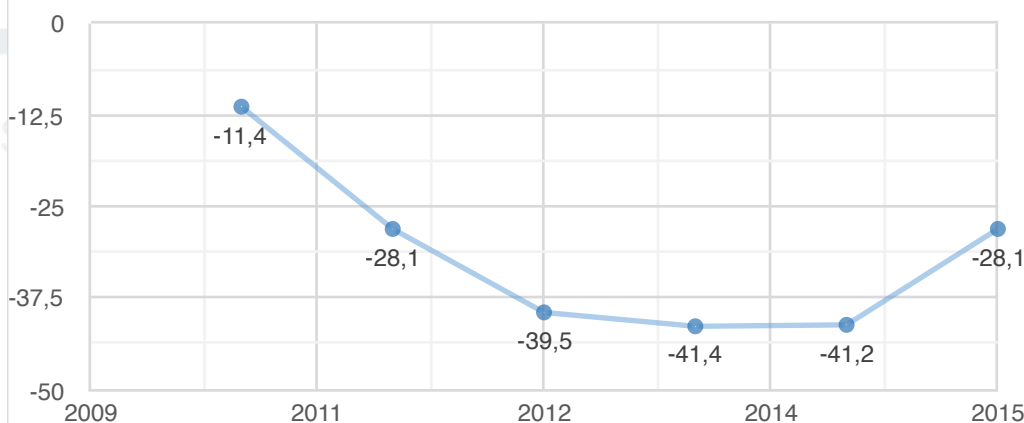
الرقم القياسي لأسعار المستهلك



شكل رقم (2) - المكتب المركزي للإحصاء السوري

الشكل رقم (3) ارتفاع العجز المالي²⁸ للموازنة السورية على الحكومة_العجز هو الفارق بين الإيرادات والمدفوعات_ ويعود هذا بسبب تكثيف وتركيز الإنفاق على الآلة العسكرية علما أن صافي الرصيد في الموازنة هو رقم سالب وتم تحميل الرصيد النهائي: الدعم الذي تلقاه النظام من خارج الموازنة مضافا إليه الزيادة في الإنفاق العسكري.

العجز المالي



شكل رقم (3) النسبة المئوية للعجز في الميزانية الحكومية بالنسبة للنتاج المحلي الإجمالي

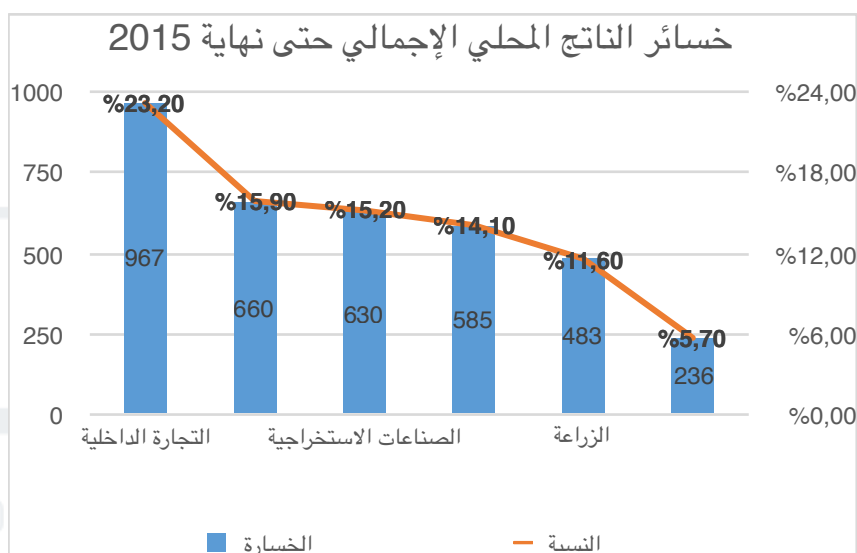
بدأ الناتج المحلي الإجمالي بالانحسار ويعتمد على الاستيراد إلى حد كبير للعديد من السلع والخدمات بما في ذلك المواد الغذائية والطبية والمشتقات النفطية وقد أدى هذا إلى ظهور سوق سوداء ضخمة مع سوريا للتبادل التجاري الأمر الذي زاد الاحتكار والتسلط وارتفاع كلفة المستوردات كثيرا حيث تشير الأرقام أن كلفة استيراد المواد

²⁸ - - المركز السوري لبحوث السياسات، (سوريا مواجهة التشطي، تقرير يرصد آثار الأزمة خلال العام 2015) مرجع سابق.

الغذائية الحقيقية لا تتجاوز نسبة 25% من السعر الذي تباع به في الأسواق ما يعني أن التجار يربحون 3 أضعاف التكلفة والضحية هي المواطن البسيط.

وفي عام 2015 شكل إجمالي الإستهلاك²⁹ 112.6% من الناتج المحلي الإجمالي وهذا يدل على تراجع كبير في معدل الإدخار المحلي الذي يقدر بسالب 12.6% من إجمالي الناتج المحلي كما شكلت المستودات 39% من الناتج المحلي الإجمالي وشكلت الصادرات 11.4% منه.

يظهر الشكل رقم (4) مكونات الناتج المحلي الإجمالي السوري³⁰ والخسائر التي منيت بها بسبب الأزمة حتى نهاية عام 2015 ويظهر أيضا التوزيع النسبي للخسائر بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي حيث يظهر قطاع التجارة الداخلية كأكبر الخاسرين بنسبة 23.2% ما يعادل 967 مليار ليرة سورية.



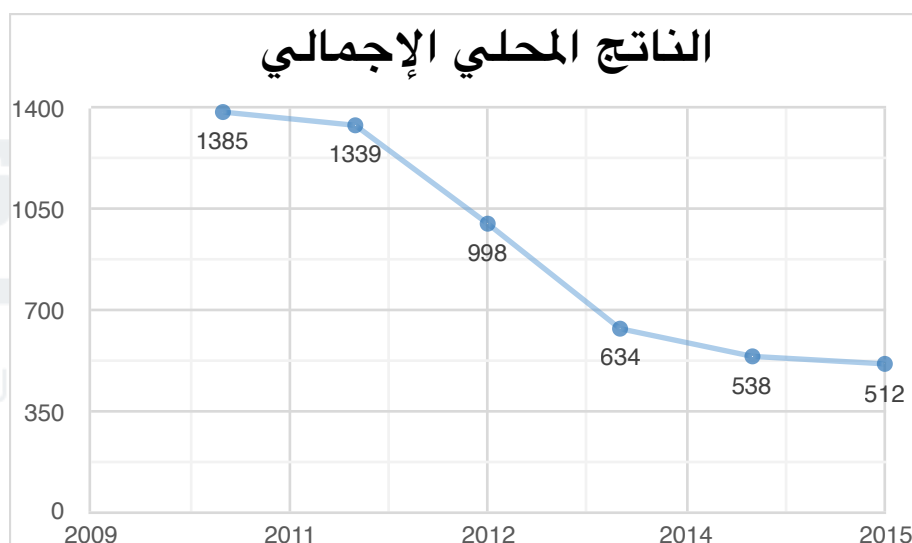
شكل رقم (4) أرقام الخسائر بالمليارات السورية

فيما يُظهر الشكل رقم (5) كيف انحدر الناتج المحلي الإجمالي من 1385 مليار ليرة سورية في عام 2010 إلى 512 مليار ليرة سورية في عام 2015، ويرجع استنزاف مكونات الناتج المحلي السوري بسبب اختلال القطاعات فيه من صناعة وتجارة وزراعة من خلال هجرة الرساميل الوطنية والأجنبية للخارج لتدهور الظروف الأمنية وشلل قطاع السياحة التي لا تأتي أيضا في ظروف أمنية متدهورة، بينما تراجعت قطاعات مثل الزراعة بسبب قصف الأراضي والمحاصيل الزراعية من قبل النظام لتجويع الأهالي من جهة ومن جهة أخرى خروج أراضي زراعية عن سيطرة النظام لصالح المعارضة أو داعش، كما شهد قطاع الصناعة الاستخراجية نفس الشيء فبعد ما كانت تنتج سوريا قرابة

²⁹ - المركز السوري لبحوث السياسات، (سوريا مواجهة التشظي!)، تقرير يرصد آثار الأزمة خلال العام 2015) مرجع سابق.

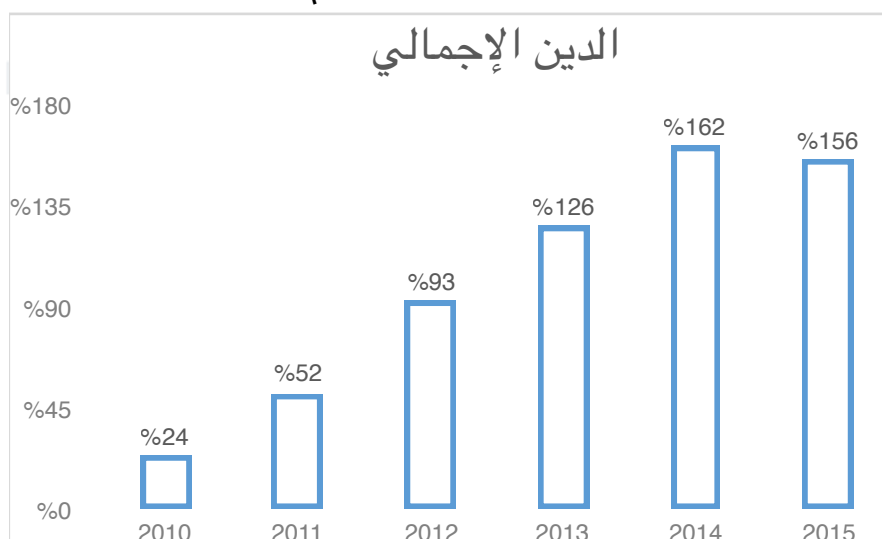
³⁰ - المركز السوري لبحوث السياسات، (سوريا مواجهة التشظي!)، تقرير يرصد آثار الأزمة خلال العام 2015) مرجع سابق.

نصف مليون برميل من النفط يوميا تنتج اليوم قرابة 17 ألف برميل والباقي يخضع لسيطرة داعش والأكراد.



شكل رقم (5) خسارة الناتج المحلي الإجمالي - أرقام الخسائر بمليارات الليرات السورية.

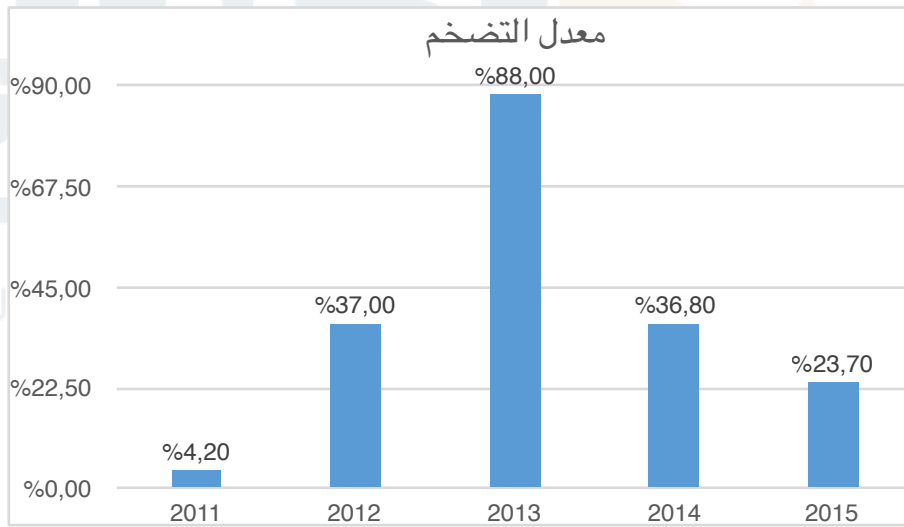
يظهر الشكل رقم (6) الدين القومي³¹ كنسبة مئوية بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي الذي تتحمله الحكومة من المكونين الداخلي والخارجي منذ 2010 وحتى 2015 وهذه النسب تعبر عن كارثة حقيقية بحق الاقتصاد السوري والأجيال المقبلة الذي حُمل ديونا قومية ضخمة لا يعرف كيف ولمن تعود ومتى سيتم سدادها.



شكل رقم (6)

³¹ - - المركز السوري لبحوث السياسات، (سوريا مواجهة التشطي، تقرير يرصد آثار الأزمة خلال العام 2015) مرجع سابق.

وفي النهاية يظهر معدل التضخم³² في سوريا خلال سنوات الثورة كما في الشكل رقم (6)



شكل رقم (7)

- ³² David butter, research paper(Syrian's economy picking up the pieces), p:25 June,2015.

خلاصة

تبعاً لما تم إيضاحه في الفقرات السابقة من هذه الدراسة فإن تلك العوامل جميعها شكلت بيئة خصبة لمعدل التضخم للارتفاع فظهر التضخم في كل أغلب وأشكاله، واصل إلى أعلى مستوى له في عام 2013 إلى الشكل الجامح. كما تطابقت معظم أسباب ارتفاع معدل التضخم التي ذكرت في الإطار النظري في أول الدراسة مع الأسباب التي شهدها الاقتصاد السوري خلال سنوات الثورة.

وتعددت الإجراءات التي ساهمت بزيادة معدلات التضخم مثل الموازنة التضخمية والتمويل بالعجز، ورفع الدعم عن المواد الأساسية كما أدى زيادة أسعار الطاقة إلى زيادة تكاليف الإنتاج في جميع القطاعات، و زيادة سعر الفائدة إلى ارتفاع تكاليف الاستثمار وبالتالي أيضاً إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج، و رفع الضرائب غير المباشرة وزيادة أنواعها، وأخيراً زيادة أسعار وتعريفات الخدمات العامة التي تقدمها الحكومة للمواطنين.

زاد التضخم خلال سنوات الثورة من فقر السكان وتدنى متوسط إنفاق الأسرة السورية إلى مستويات متدنية جداً بسبب ارتفاع الأسعار، كما ساهم تعاطي الحكومة السورية مع الأزمة من خلال تقليص الإنفاق العام على الدعم ما انعكس زيادة في أسعار المواد الغذائية الأساسية والمشتقات النفطية، فساهمت هذه السياسة الاقتصادية المتبعة إلى رفع الضغوط التضخمية فانخفضت بالتالي قيمة العملة لتفقد 85% من قيمتها وأفقرت السكان فوق فقرهم حيث وصلت نسبة من يعيشون تحت خط الفقر إلى 85.2% مع نهاية عام 2015.

لدراسات والاستشارات • FOR STUDIES & CONSULTATIONS